

الشّوك  
قد تقضى  
ساعات

العدد الأول - شباط ٢٠٢٠

# التعریف عن نقض

إن هذه الكتابات ليست إلا محاولة، اختبار، تمرن على التفكير والقول والتأليف. محاولة لا تترفع عن أهدافها. هي نصوص تحاول مقارعة بنية فكرية متسقة بمعمارسات تؤمن بإعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ضمن رأس المال، قد اصطلاحها السابقون بالأيديولوجيا. لكنها مقارعة ليست بعشواء، بل تتخذ من روح عصر ما بعد الحقيقة خصماً أساسياً لها. فإن ما أستلبه منها في عصرنا هذا هو امكانيتنا على اكتشاف وإراسء الحقيقة، لتغدو أسيرة تجارب مختبرية لا تفيد إلا التطبيق ومعيارها الأساسي الإنتاجية لسيطرة مراكز رأس المال عليها. وموت الحقيقة لم يكن إلا ضرب من تدبير اغترابنا، استلاب قدرتنا على انتاج الحقيقة لتنغلق دائرة السلب ويستبعد السالب فيترسخ اغترابنا ونقتبله كواقع طبيعي. لتصبح مدافعين عن غياب الحقيقة بحجة منع هيمنة سرديةاتها، فتؤمن بذلك ديمومة تلذذنا بتكرار حروب اختلاف المعانوي وصراع الهويات الصنممية التي لا تضمن لنا إلا وهم نفي الاغتراب.

وحقيقة دوام السالب تستوجب استمرار النقض لقدرته على إظهار البنى التي تشكل ذواتنا وتشير للفائض المسلوب الذي به ننتج العالم وبه نعيid إنتاج ذاتنا. إن نقض الموضوع هو نقض يسعى للتحرر لكنه على عكس الذات المتعالية لا يوهم بالاستقلال المطلق عن التحديدات الموضوعية المادية. بل ينغمّس في محاولة اكتشاف توترات موضوعية لتكون له وسليطاً في الاختبار المنشغل بإيجاد إمكانية التحرر في الطريق نحو صناعة الذات. ويكون العلم الذي فيه وحدة النظرية انعكاساً لضوء الموضوع فيستثير صراعنا ليصبح نقداً. هنا يقع الفيصل بين ممارسة ت يريد «التغيير» كمفهوم مجردة مشبعة بالغموض يتأمل فيها الانسان احتمالات ولادة قيصرية، وبين ثورة الذات الشيوعية كنتيجة لممارسة هدم وبناء منهجية مستبررة بالتحديات الموضوعية، تصنع فيها الذات امكانيات الانتقام عن قيودها. فترسخ العلم من أجل التحرر محاولين إقامة الوحدة بين النظرية والممارسة ليكون الصراع نقداً يلوح في أفقه إمكانية الانتصار.

وكما أردنا لمضمون الكتابات أن تكون متجهة نحو التاريخ فكذلك أردنا شكلها. إن هذه النصوص تمرّن على تفكير وقول وتأليف ذلك العلم باللغة العربية. وفي هذا اختبار نعيid الوصل فيه مع من سبقونا عليه. ولنكتشف في اختبارنا إمكانيات جديدة تمكّنا من غرضنا العلمي وتكون أداةً ملّك من لقى فيها نفعاً. وفي هذا التمرّن أيضاً هدف ما بعد قومي، هو نقض لانغلاق أفق التاريخ أمام موقع ذاتنا. نقىض لسرديّات موتنا وموت كل ما يشكلنا. نقض فكرة أننا قد استندنا إمكانيات القول في الصراع. فبالممارسة اللغوية تختبر هذه النصوص إمكانية التحرر من واجب الاحتكام للخصوصي، ولو تلّثمت بأيديولوجيا نقد الاستعمار، إصراراً على الانتقال نحو الكلية.

— يسار قيد التشكّل

# إعادة تحرير

لتخطيه، فهو ملزّم معرفياً لا نظرياً أو ممارسياً، أي أن ارتباطها بتاريخ الحركات الثورية هو في المقام الأول في ضرورة تحليل الهزائم الموضوعية للمحاولات السابقة لا بإعادة تكرارها. رغم ذلك، لا يعني هذا أن كل احتجاج "يراكم" في صيغة ثورية، ولا كل مكسب في طريق التحرر يدفع تلقائياً باتجاه مكتسبات أخرى. مفهمة الثورة هي مفهمة الواقع في المقام الأول، فالثورة تحدد نفسها ضدياً بالواقع القائم. ولن يكون التراكم موضوعياً، على التأريخين السعي لإظهار وتجذير البعد الضدي في الإنفاضة كتناقض لا ينتهي إلا بسيطرة طرف على آخر، فإما أن تهزم الإنفاضة لاستحالة المس بالواقع القائم، والاستحالة هنا موضوعية، إنما موضوعيتها اجتماعية لا مطلقة (ويكون بالتالي موضوع البحث فيها موضوع استحالتها)، أو تنتصر الإنفاضة باستحالتها ثورة تدك أعمدة القائم في زمان قد لا يترامن مع حدوثها، أي تؤسس لحركة ثورية تتخطى حدود الغضب التلقائي ليصبح سياسة تحرر السياسة من ندرتها، أي من كون حدوثها هو الإستثناء وهو هو حدوث الإنفاضة، والغضب السياسي هو قلق مزمن والتزام منظم يرى في هذه الإنفاضة قطع زمني، أي ولادة جديدة للتاريخ فغدو الإنفاضة تاريخية، بمعنى آخر، هو القادم لا الرجال الذي سيحدد طبيعة الإنفاضة التي منها ولها نكتب.<sup>1</sup>

مشاعر الثورة لنبدأ بالخصوصي: نحن في خضم إنفاضة شعبية. لطرح المعطى البديهي: أزمة مالية تتجسد في انهيار اقتصادي دفعت الناس إلى الشارع. في الكوني: صيحات الثورة تتعالى من الشارع إلى المطبخ. بين هذه وتلك علاقة تتكشف: الإنفاضة تطمح للثورة. في المفهوم الضيق للسياسة الأفق ضبابي، أما في مفهومها الأوسع، أي الإجتماعي، فالثورة قد تكون حاصلة. أما تحقيق الثورة فشروطه مختلفه جذرياً عن تلك المرتبطة بالإنفاضة. الثورة ليست إنفاضة، لكنها مفرغة من المعنى من دون اللجوء إلى الإنفاضات كالحشد الممارسي لوجودها بما هي صيغة تاريخية لا يقونه سُتتحضر إما كاستحالة نظرية أو حالة نفسية. ومن شروطه أن تحرّر الثورة من صفاءها النظري وأن يقاوم اختزالها في الواقع التجربى. نظر ماركس في الشيوعية كحركة هدم الواقع الرأسمالي. تتشعب الحركة وتعتقد، ولا يمكن حصرها في حركة واحدة فيعاد تشبيهها في حزب عينه أو في تحديد سوسيولوجي للذات الثورية أو في فرص ضائعة لا نملك منها إلا رثاء لها. الحركة الثورية حركات، إجتماعية ونظرياً. وهي حركات كونها لا تتحصر ضمن طرق وأهداف محلية محددة مسبقاً، فإن كان تاريخ الحركات الثورية ملزّم لأي حركة تُعرف الواقع كواقع رأسمالي وتسعى بالتالي

<sup>1</sup> لدى لأن باديو كتاب يعالج مسألة السياسة في خضم الإنفاضات العربية والتي يرى فيها باديو عودةً للسياسة بعد أن كان قد أغلق موقعها مع انهيار الاتحاد السوفياتي. أهمية الكتاب تكمن في كونه محاولة للتفكير في تاريخية الإنفاضات، أي في كونها تحمل في ذاتها ما يتخطى وجودها التجربى، أي أنها تندى بعودتها بما هي ممارسة تحرر الشعوب من الواقع القائم. راجع

هزلي لحالة أخرى موضوعية هي هلع المودعين الصغار على فتات ما تبقى من قيمة عملهم المحتجزة قسراً في سجون المصارف وهلع ذوي الدخل المحدود جراء تهاوي قدرتهم الشرائية. في جميع أشكاله ينذر الرفض بغيرات في النظر في واقع العلاقات الاجتماعية. وما غزوة الموتسكلاط وسطوة الأخلاق وحتى الشماتة بالموت إلا دعوات للعودة إلى بيت الطاعة، أحياء أو أموات. ما هي هذه التغيرات التي تطرأ؟

أي خروج عن واقع إجتماعي يُعلق دور العلاقات الإجتماعية المؤسسة في صهر جموع الناس ككل إجتماعي متّسق. وفي عمق أي كل إجتماعي يظهر دوران رأس المال في حركة ارتباطه بذاته مثبّتاً ومزعزاً في آن واقعه الإجتماعي أيّنما وجّد. هكذا كان الواقع في القرن المنصرم وهكذا هو اليوم. هكذا هو الواقع في لبنان وهكذا هو في العالم أجمع. الإضرابات وقطع الطرقات والعصيان المدني وغيرها من ممارسات عملية وما يحيطها من تجاذبات دليل حسيّ أن في هذه الإنفاضة مدى ثوري. لا ندخل هنا في جدل حول فعالية هذه التكتيكات وشروط استخدامها وما قد تنتجه من تعقيدات في واقعنا اللبناني، إنما نقرأ فيها فعلها التّوري: تعليق حركة رأس المال. لا من حيث أن هدف المنتفضين هو واحد بل من حيث ظهور دوافع طبقيّة في شكل عفوي: «لن نسقط وحدنا». «الضغط» الذي يقوم به المنتفضون عبر تعليق الحياة اليومية هو تعليق لحركة رأس المال، فما الحياة إن لم تكن حياة المنتفعين من تردي شروط الحياة الأساسية لجميع الناس؟ معادلة «الشعب» في مواجهة «الدولة» في منظورها السياسي لا تعبّر عن ما يجري. آخر «الشعب» هو نمط من العيش، أو قل أن الشعب بما هو الشعب المنتفض هو آخر نمط العيش القائم، أي العلاقات الاجتماعية القائمة.

والثورة في تعريفها كونية. تتحطّى خصوصيات واقعها التاريخي مهما كانت الأخيرة عامة. لكن الثورة لا تخرج عن التّحديد إنما تعقدّه. هي ليست بإله مطلق تحطّى التاريخ وحطّ في العدم، إنما هي تكشف لبنيّة مفاهيمية ولأخرى اجتماعية قيد الإنشاء. وإنشاءها قد يbedo عفويّاً فما من ذات واحدة تصنّعها إرادياً تقول لها كوني فتكون. ولكن لا عفوية في العفوية. إنها دالة أن الحقل المفاهيمي انتقل انساقاً منه مع تحولات مادية لا تستدعي في واقعنا الحالي تجريدأً مكثفاً لاستباط ملامحها، وربما تكون المرة الأولى في تاريخنا الحديث أن تكتشف ملامح التّحولات المادية حتى للعين المجردة بهذه الفجاجة: «إذهب إلى المصرف وانظر بنفسك». إلى جانب الفارق الطبقي الفاصل والذّي سبّب زاد عمقاً في حال فشلت الإنفاضة، تظاهر سلطة العلاقات الإجتماعية المؤسسة كمحدّد له القدرة على تذويب الطائفية في لحظة وإعادة إنتاجها في لحظة أخرى، ففي أزمة حركة رأس المال، نعجز جمِيعاً عن الحركة فيما يتهاوى الخطاب الطائي حيناً ويتهاافت أرباب الطوائف إلى إعادة إنتاجه في شتي الوسائل - حتى لو محت من خلال ضخها الطائفية عملاً دؤوباً لهيمنة صورتها الجامعية، كوطنية تارةً ومقاومة تارةً أخرى.

في حين كانت العفوية دائمًا تترنح بين الطائفية والمؤامراتية والكلبية (cynicism)، فهي اليوم تتحول وباتت تظهر في طورها الحالي بالغضب والرفض الشامل للنظام، وهو هي بواحد العنف الفردي تدخل نطاق العفوية مع تأجّج الأزمة. ولعل أبهى تكشف لعمل الأيديولوجيا اليوم هو حالة الهلع الأخلاقية من استشراء السباب الذي لا يمكن وصفه إلا بالسياسي. هي علاقة قديمة أن تقف الأخلاق في وجه السياسة. إنها مكافحة الشعب اللفظية. وكأنّ بحالة الهلع هذه انعكاس

<sup>٢</sup> راجع العدد صفر من نقض

بوضوح نقول: في واقعنا التاريخي أي الرأسمالي، الثورة مذيلة حكمًا بالشيوعية بما هي حركة هدم منهوج للواقع الرأسمالي ذاته لا من حيث أن أفرادًا أو مجموعات شيوعية شارك في الحدث، إنما كون الثورة تطرح أفقها الشيوعي حكمًا. منعاً للالتباس، لسنا في شهراً الثاني من الانتفاضة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية ولا يصير هذا التمرحل تلقائياً إنما يُصنع، كما أننا لا نطرح أن لهذا التمرحل أن يحل في لبنان دون حركة ثورية أوسع، ولكن تلازم "الثورة" مع أحداث الانتفاضة الحالية ومع الانتفاضات الإقليمية والعالمية - وأوجه التشابه وإن لا تخفى على أحد فهي تتطلب بحثاً دقيقاً وروابط سياسية تختفي التضامن الأخلاقي المغيب في أغلب الأحيان لعمق التشابه فيختزل ضمن ثنائية "الظالم" و"المظلوم" - يستلزم الوقوف من منظور هذا الانتقال. ليست اللحظة ثورية في المعنى العملي للكلمة، إنما هي كذلك من حيث أن الصراع فيها شبه طبقي. لا بداهة فيما نقول. في كل صراع سياسي، يرى الثوريون فرصة الثورة ويبحثون عن بعد الطبقي للصراع، ينحوون في ذلك تارةً ويسقطون التصورات النظرية اعتباطياً، إن جاز التعبير، تارةً أخرى. إنما الصراع الحالي يكاد يأخذ طابع طبقي في السياسة، أي في الأهداف المباشرة لقوى المنتفضة، فلا يمكن حصر سياسة الشارع في نطاقها الضيق بمفرداته وممارساته الليبرالية. قدتمكن للكثيرين أن يسقطوا على الشورات العربية صفة الليبرالية فقد كانت "الحرية" و"الديمقراطية" إحدى الشعارات الأساسية للثورات، كما كان من السهل صبغ الانتفاضات السابقة بالليبرالية في فترة الوصاية السورية، فيسوق أبناء الحرية إلى حريةهم وإلى حقهم في تقرير المصير، وحتى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي يمكن زجها ضمن إطار ليبرالي كون المعركة وجودية، أي معركة في تقرير المصير.

<sup>٣</sup> راجع كتيب عامل عن ابن خلدون حيث يقدم عامل منهجية من منظور مادي لمقدمة ابن خلدون: مهدي عامل، في علمية الفكر الخلدوني.

جهة والمنظور النظري من جهة أخرى ضروري، وإن قام التماشيل بينهما فذلك إما لافراط في التخييل وإما لافراط في الواقعية. أم المستوى الثالث وهو المستوى العملي، فهو رفض للمنطق "المراحلي" (tsigats) والذي يفصل بين ما هو "سياسي" وما هو "اقتصادي" حسب قائمة أولويات غليظة، ترى التحول السياسي (وهو بطبيعة الحال بتغيير الإقتصادي يظهر تحت شعار العلمنة أو الدولة المدنية) كمرحلة أولى تفتح الباب أمام الدولة الاشتراكية التي يعمّ فيها العدل والسلام. في هذا التصور "اليساري" الأخير، نفحة من الميثولوجيا. وأنها بليبرالية مهدوية تقبل بالدولة المدنية في كل أشكالها في الدنيا وتقرب الصلاة لتعجيز قدوة العدل المطلق في جنة الاشتراكية المستحيلة. دحض النزعات المبلرلة من جهة والاليتوبية من جهة أخرى (والانتantan تلتقيان في واقعنا) يتطلب المخاطرة لإعادة التفكير بكيفية التموضع، النظري والعملي، لليسار في واقع الرأسمالية اليوم والتي تستحضر أزماتها دون التواري خلف الصراعات الطائفية، أو قل يصعب تعليها في سردية طائفية - رغمًا عن أرباب النظام ورغم نجاحهم النسبي بإعادة إنتاج شبح الطائفية والذين يحاولون عبثًا فرض سردية واحدة لما يجري اليوم.

أنعود في نشوء الانتفاضة والتي تبدو منهكة اليوم إلى أبيات دفنت في إخفاقات القرن المنصرم هكذا وبكل سهولة؟ طالما نظر الثوريون الواقعهم في القرن المنصرم قياساً بمدى اختلاف البنية الاجتماعية لـ"الأطراف" عن تلك الموجودة في "المركز" الرأسمالي ودخلوا تاليًا في جدلية التمرّحل: بين جدلية الماضي والحاضر من جهة وجدلية الكوني وتميّزه من جهة أخرى: إما نقع في ماضي الرأسمالية أو نقع في تركيبة هجينة للرأسمالية "الصافية". لعل بإمكاننا اليوم

عن السياسة كأداة سياسية. وهو بالتالي نداء للمجازفة في التنظير، لا كموقع نظري متعالي كما بات للمصطلح من معنى إنما كحركة تجاذب بمحاوطة موضوع التفسير والنقد بتبيّنه كل اجتماعي متناقض في صراع محوري بين قوى التغيير الشوري والقوى المضادة للثورة الساعية إلى تأييد العلاقات الإجتماعية القائمة لما فيها سلطة تحكم من خالها جموع المنتفضين والكادحين، مكمّن الذات الثورية التي تنازع للنهوض اليوم.

إن بدت هذه المصطلحات أشباحاً من الماضي، وهي بطبيعة الحال كذلك فقد رمت جانباً عن وعي وغير وعي، وربما عن ضرورة تاريخية، فما بالك بالأشباح الفعلية التي تحدد مصادر الأزمة، إلا إن كان تفصيلاً أن الأزمة مالية والتي تختلط فيها في محاولات متاخرة للحاق في تبيّناها وتبيّان بنويتها و"رؤيتها" أشباحها من خلال منظور نظري كلي (إنّا ملّف رأس المال المالي). وبالتالي، للوقوف من منظور الانتقال الشوري عدة مستويات. أولها نظري يفرض علينا أن تحدد الثورة، فيما من ثورة مجردة، فإنما أن تكون إشتراكية أم تكون غير ذلك ولكن مهما كانت، فهي بقدر ما تتحطّى خصوصيات الواقع من أحداث، لا تتحطّى التحديد النظري. وهذا الإصرار على التحديد لا يأتي من ترف نظري، إنما يُقْنَط وعياناً اليومي وأفق ممارساتنا السياسية من تقلبات الأحداث وبالتالي من عقم ثنائيات الفرح واليأس والتفاؤل والتشاؤم المرتبطة حكمًا بالجريات اليومية.

المستوى الثاني منهجي، وهو تأكيدٌ على أن هذا المنظور هو نظري، فإن رأي أحد الإشتراكية قاب قوسين فمدة ثوريته هي مدة الانتفاضة لينكفأ بعدها عن السياسة، إن حققت الانتفاضة شيئاً أم لم تتحقق. إذن، الفصل بين المنظور العملي من

للطبيعة. فلننظر إلى الساحات تحترق: غزوات الموسيكلات لا تأتي كردة فعل على انهيار "عالم العمل والأعمال" والغزارة في أغبائهم قد أعفاهم النظام عن العمل وشروط الحياة الأساسية، ولو كانت كذلك لرأينا مصارف لبنان تشتعل، إنما تأتي كردة فعل على زعزعة البنية الاجتماعية كلها، ولذلك تجد فريستها في الإنفاضة فهي التي ترى في هذه الزعزعة فرصة للخروج إلى واقع جديد أي لروابط اجتماعية جديدة. إن غاب هذا التوصيف، وهو يغيب حين تنزلق إلى سياسة أخلاقية تحارب الفساد والمفسدين وطرح النزاهة أفقاً لفعلها السياسي، تستحلب الإنفاضة حامية النظام من مستغليه، أي ترفض الإستغلال الشخصي لمصلحة الإستقلال العام تحت شعار: "كلنا سواسية أمام الإستقلال المنظم". إن النظر من منظور الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية يصدع حدود أخلاقة السياسة فيفتح السياسة على مصراعيها بما هي صراع على شكل العلاقات الاجتماعية التي تحدد وجودنا الجماعي والفردي، أي وجودنا كطبقات اجتماعية متضادة. وبเดقة أكثر، هي صراع أيديولوجي على طبيعة هذه العلاقات وصراع ممارسي في عملية صهرها.

من هذا المنظور، يظهر التباين بين الحداثويين والمعادين للإمبريالية كنزاع داخلي ضمن بنية فكرية واحدة، طرف يرى عدوه في الروابط الاجتماعية "المختلفة" ويسارع أيديولوجياً على استبدال الهوية الدينية بتلك "المحبة للحياة" والثانية تخزل الرأسمالية مرتين، فيحيلها الإختزال الأول إلى "إمبريالية" ترتبط عارضياً بالرأسمالية، وتخزل الإمبريالية تالياً بـ"الصهيونية الأمريكية" فيغدو الشرق المماني ذاتاً تواجه ذاتاً غربية تكاد تحدد صفاتها بمخططات عدمية للسيطرة من أجل السيطرة، فلا ترى منافع

قلب المعادلة فنقرأ "المركز" من "أطرافه" فنرى تاليًّا إنفاضتنا كتمهيد لانفاضات المركز. وكان لبنان لعرقة "حكم المصرف" فيه - أي لطغيان رأس المال المالي على علاقات الإنتاج فيه - إضافة إلى عراقة الطابع الطائفي لصراعاته الداخلية - أي لطغيان الهوية على الطبقة كمحدد سياسي للصراع - أصدق تعبيرًا عن الرأسمالية "الصافية" مما هي عليه في "المركز" المتوجه نحونا. ما من "خلل" في رأسماليتنا. بالإذن من لينين، رأسماليتنا هي "رفع مراحل الرأسمالية"، هي الرأسمالية الغير مطعمة بأي قواعد مجتمعية تحد من استغلالها لمنتجها قيمتها والتي تنجح غالباً بإظهار أزمتها هوياتية بين طائف أو قوميات أو فئات "نزيهة" وأخرى "فاسدة".

وكان بابن خلدون قد وصل أخيراً إلى المركز فيما نحاول الخروج من عبائته وانقين بأن أدواته النظرية لن تسعفنا في فهم العلاقة السحرية بين "الأزمة المالية" و"أزمة الطائفية".

### "اقتصادانا" ليس لنا

يقول هوركاخيمير أن "الاقتصادادية ليست بإعطاء الاقتصاد فائضاً من الأهمية إنما في تحديد ضيق لما هو إقتصادي". إن انهيار الاقتصاد هو زعزعة لبنية اجتماعية كاملة. والعلاقة ليست خارجية أي سلبية بحيث أن انهيار الاقتصاد يسبب انهيارات أخرى في عالم آخر. انهيار الاقتصاد هو وجه لزعزة البنية الاجتماعية. هو دليل حسي على خلل العلاقات الاجتماعية التي تربطنا ببعضنا البعض. مما الاقتصاد إن لم يكن أحد أوجه ارتباطنا ببعض؟ إن ظن البعض أن الاقتصاد هو "عالم العمل والأعمال" فلينظر في جيبيه ليرى تقلبات قيمة عمله تتناقص خارج هذا العالم، وأن بسحر ساحر تقلب القيمة دون الخضوع للقوانين السلبية

باستطاعته أن يقدم الإصلاحيين (بني تكنوقراط) لعرقلة تمرّح التاريخ فيأتينا بجرعة تمتّص نسمة الشارع وتقترض المزید من الوقت فيما يمتنع في استغلالنا. أما ديمقراطيته فلا يمكن لأحد نفيها عنه إلا إذا افترضنا أن كل جماهير الأحزاب مستزلمين من خلال علاقات نفعية مباشرة، والواقع حكماً مغايراً. ما لا يستطيع النظام تقديمها هو انتقامه. سياسة النفس الطويل - وزمنية الثورة تحدّد زمنية الإنفاضة لا العكس، فهي التي تخرج عن زمان التصعيد في الشارع وعن مكان البقع التي تستعيدها مؤقتاً الإنفاضة - تتطلّب طرح المستحيل من موقع هذا النظام. إن كانت الثورة في تعريفها كونية وإن كانت كونيتها تاريخية فلأنّها تواجه واقعاً عاماً يتمظهر مظهر الكوني وهو هو الواقع الرأسمالي. في شهرها الثاني، يصل صدى الثورة إلى أروقة القرار العالمية، وفيما تلعن أسيادنا البائسين، هم يستدينون الرأفة من كبار الأقوام. إن النّظر والعمل بمنظور التحول يطرح المعادلة التالية: "تدوين الثورة ضد تدوين الأزمة".

إن كان طرح الشيوعية-الثورية في مقابل الليبرالية-الإصلاحية تجريد - وهو كذلك - فلأنّ خلف هذا التجريد ثنائيات تقع في منطلقاتاً دون حركة من ضمنها ثنائية "النظام" و"الفساد" وثنائية "أرمة الرأسمالية" و"أرمتنا المالية". أي كلام لا يتطرق للإزمة المالية الآتية وبالفساد المرتبط بها يطلق خصوصيات واقعه فيختلف حول نفسه في فضاء مثالي تتصارع فيه المصطلحات بعيداً عن موضوع قابل للتحول، وينتفي وبالتالي أي طابع سياسي لهذا القول. في المقابل، وضع السياسات المالية والفساد كموضوع النقد، ووضع

وجشع وشر غير تلك المرتبطة بـ"الصهيونية الأمريكية"، فكان الصراع صراع وجودي مستوحى من أساطير قروسطية بين ناسك الشرق المترفع عن الدنيا وملذاتها والتاجر الجشع الذي أضاع الله فضّه في متأهّلاته الدنيا. والفكّر في الحالتين ينطلق من مفهوم ضبابي للعصبية لا نجده حتّى في فكر ابن خلدون حيث تلعب العصبية دوراً محدّداً للعمران، فينطلق فيه ضمن موضوع محدّد للبحث ويقاربه بعيداً عن التصورات الميتافيزيقية فلا يفترض ماهيات ثابتة خارجة عن التفسير والتغيير. لا شك أن طرح ثنائية "الحداثيين" و "المعادين للإمبريالية" هو اختزال، إنما هو اختزال ضروري لنقض تناقضات بان فراغها من موقع الإنفاضة، فلا يساريو الحزب ولا يساريو الدولة باستطاعتهم رؤية الإنفاضة كامتداد لصراعاتهم أو طرح أدبيات ما بعد الحرب الأهلية كأفق للممارسة السياسية اليوم.

رغم كل ذلك، قد يبدو فرض هذا المنظور اعتباطياً فطبعية العلاقات الاجتماعية تختلف حتى في تشكّلها الرأسمالي من مجتمع إلى آخر. دون شك، ولكن، إن كان أفق التغيير حدوه رأسمالية بمعجمها المفاهيمي، الإقتصادي منه والإجتماعي، فلا مفر من أخلاقة السياسة. "بيراليا" ما يفرّق واقعاً رأسمالياً "جيد" عن آخر "سيء" هو الانتظام العام بقوانين مجتمعية، أي محاسبة من تخطى العقد الاجتماعي الخطي الذي يحدّدنا كمواطينين ومواطنات، وفي وجود آليات ديمقراطية بالحد الأدنى لتحديث وإصلاح وتشريع القوانين. باستطاعة النظام أن يقدم العديد من مفسديه أضاحي بغية البقاء على ما هو عليه. كما

تخطي الأزمة المالية ومعالجة الفساد في الحال الممارسي كحدود للبرنامج السياسي إنما يتبع في قضاء خطاب السلطة، وأكمل بثنائية "النظام" و"الفساد" تميز لا بين نهج ثوري وآخر إصلاحي، إنما بين التصوف والنصيحة. ما تود المشاركة فيه هو إنتاج خطاب يحد منطلقاً يرى فيه النظام بما هو تعميم لعلاقات اجتماعية تاريخية أي فعلية وبالتالي يتطرق حكماً لمسألة الفساد من باب السياسة ولمسألة الأزمة المالية أيضاً من باب السياسة. نرى أن أفق تخطي هذه الثنائيات يكون بتفعيل مفهوم الإستغلال بدل الفساد، ليكون صلة الوصل بين عمومية النظام وخصوصية المنتظمين، أفراداً ومجموعات. فالإستغلال علاقة لا تؤطر أخلاقياً وفعله قائم ضمن شروط الدولة الطائفية وخليفتها المنتظرة، تلك التي لن تأتي من دون طرح المستحيل كأفق الممارسة السياسية في طابع مادي لا طبواوي، أي في طرح المستحيل من موقع هذا النظام الذي نواجهه. ومحاربة الإستغلال لا تتوقف عند تحقيق أي من المطالب العينية التي ترفع. في المقابل، محاربة الإستغلال ليست شكلية. يجوز النظر في الإستغلال بالمطلق ونسبياً، أي

لا شك أن مفهمة واقع معتقد ومتسرع لا تكون خططية ولكن لا مجال للتفكير أن يعقلن الواقع دون عملية بناء وهدم متكرر. الوقوف عند الحدث بتواضع إنما يعزلنا عن مشاركتنا فيه فيحدث لنا دون أن نحده و”تحن” في هذا السياق جموع المتنفسين الساعين لهدم النظام. أما السذاجة فلنصطدم بها كي لا تلتف حول حركتنا كشبح يهدى تفلتات الفكر باسم الرصانة ودرء للسذاجة.

تختطي الأزمة المالية ومعالجة الفساد في الحقل الممارسي كحدود للبرنامج السياسي إنما يتبيه في فضاء خطاب السلطة، وકأن بشنائة "النظام" وإنما بين نهج ثوري وآخر إصلاحي، وإنما بين التصوف والنصيحة. ما نود المشاركة فيه هو إنتاج خطاب يجد منطلقاً يرى فيه النظام بما هو تعيم لعلاقات اجتماعية تاريخية أي فعلية وبالتالي يتطرق حكماً لمسألة الفساد من باب السياسة ولمسألة الأزمة المالية أيضاً من باب السياسة. نرى أن أفق تخطي هذه الثنائيات يكون بتفعيل مفهوم الإستغلال بدل الفساد، ليكون صلة الوصل بين عمومية النظام وخصوصية المنتظمين، أفراداً ومجموعات. فالإستغلال علاقة لا تؤطر أخلاقياً وفعله قائم ضمن شروط الدولة الطائفية وخليفتها المنتظرة، تلك التي لن تأتي من دون طرح المستحيل كأفق الممارسة السياسية في طابع مادي لا طموباوي، أي في طرح المستحيل من موقع هذا النظام الذي نواجهه. ومحاربة الإستغلال لا تتوقف عند تحقيق أي من المطالب العينية التي تُرفع. في المقابل، محاربة الإستغلال ليست شكليّة. يجوز النظر في الإستغلال بالمطلق ونسبياً، أي نوعياً وكميّاً. فتكون الأهداف المرحلية "لبيرالية" و"اشتراكية" في أن بدّل تصور التاريخ ميكانيكيّاً وتفنيد مراحله كمعالم قائمة بذاتها كما تطرأ للعقل في تحليله لجوانب الواقع السياسية منها والاقتصادية. والمنطق السياسي لهذه الخطاب يتطلب الدفع لتحويل الطابع الاقتصادي للصراع مع المصارف إلى صراع سياسي. فالكلام عن مواجهة المصارف لا يزال يقبع في الحقل الإيديولوجي لا السياسي. لا يترجم الصراع الطبقي

# تفا سيم على النقد

## ملف رأس المال المالي

للعلاقة الاجتماعية بين الناس. فتم تحويله إلى لغز لغوبي، هو علاقة اجتماعية بين الأشياء. تحول النقصان أو «السالب» في عملية الإسقاط هذه، عملية رفض الخطيبة الأولى، إلى علاقة «إيجابية» على مستوى الرموز، أي في فضاء لغة السلع، وفي سلسلة الدوال ضمن علاقات القيمة النسبية بين الأشياء قد استبعد شيء واحد ليتميز لكونه شكل القيمة العام، ليكون الدال السيد لسلسة الامتناهية من الرموز، وهو النقد. والنقد يتحول إلى رأسمال بعدهما يستخدم من قبل مالكي وسائل الإنتاج لشراء قوة عمل العمال المأجورين. أي عندما يتحول عمل العامل «الحر»، أي المفصل عن شروط الإنتاج، إلى سلعة مزدوجة كباقي السلع. وليس ذلك الانفصال إلا ما يسمى «تراكم أولي» يكون نقطة انطلاق تكمل شروط حركة رأس المال في دائرة مفرغة. حركة لا تكون إلا تكرار ضروري بمحاولة إغلاق الانفصال، أو قل كبت انفصال الذات في الواقع المنتج على أساس العودة المحمومة لتلك النقطة الأولية، للتراكم الأولي. ففي نهاية رأس المال، كل يوم عودة للبدء، كل يوم استلاب.

إن جسد النقد «موله بالغرام»، في هذه الاستعارة من غوتيه، يوصف كارل ماركس ظاهرة حركة رأس المال المالي. نقد ينتج مقداراً أكبر من النقد، حالما يصار إلى توظيفه أو إقراضه «حتى تنمو عليه الفائدة في نوم أم في يقظة، في المنزل أم في ارتحال، في النهار أو في الليل.»

في البدء كان استلاب. والاستلاب لحظة انفصال، أو قل انفصال. كل شيء به كان، وبغيره لم يكن تشيو. فيه كانت القيمة، والقيمة كانت بنيان. انفصل في لحظة الاستلاب العامل عن أدوات انتاجه، أرضاً موساداً وألات. فلم يعد منه إلا قوة على العمل لا تتجسد في شيء إلا السلعة، ولا قيمة لها إلا إن بادلها، أي باعها لمالك رأس المال. ومع التبادل أصبحت السلع في علاقة اختلاف كمّي، متساوية مع آخر هو في ذاته ولذاته مجرد عن كل خواص. فانشطر الشيء ليصبح شيان، أي القيمة قيمتان، استعمال وتبادل (والأجدى أن يقال استعمال و«قيمة»، لأن القيمة التبادلية ليست إلا تمظهر القيمة بما هي كذلك، أي أن القيمة التبادلية هي تعيير عن القيمة، ينبعش من طبيعة قيمة السلعة، وليس العكس). وفي الانشطار وقفت شيئة السلعة في تصاد مع شيئة جسدها الحسي. فكمون في السلعة تضاد بين القيمة والقيمة الاستعمالية، حيث لم تكن القيمة إلا تعبير عن تجريد اجتماعي واعي، وهو قوة العمل. والانشطار لم يتيسر له الظهور إلا في لحظة انصراف العمل البشري في شيئة السلعة ليغدو عمل بشرى متجانس. أي بعدهما ظهرت العلاقة الاجتماعية، العمل، على ما هي عليه حقاً في واقع اجتماعي تأسس على الاستلاب، كعلاقة اجتماعية بين الأشياء وليس الأفراد. كان البنية الاجتماعية قد رفضت الاعتراف بالخطيبة الأولى، أو قل بالخطيبة المأسسة. رفضت الاعتراف بالانفصال المؤسس

<sup>١</sup> كارل ماركس، «رأس المال، المجلد الثالث: عملية إنتاج رأس المال ككل». ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفراتي، ٢٠١٣، ص ٤٥٦.

وكانه عاشق يلقى رغبته في لقاء ذاته، متصرف مفتون بسحر ذاته التي لا تزيد في رغبته إلا رغبة كلما لقت بموضوعها. وأين مكان لقاء العاشق بذاته غير محراب محبوبه، وما محراب المحبوب لجسد النقد المسحور وسط عالم انتاج القيمة غير مصارف رأس المال؟

للعامل داخل علاقات العمل، تصبح قيمتها الاستعملية هي هي قدرتها على انتاج قيمة أكبر مما تحويه. فلذلك يبدو رأس المال المالي وكأنه له خاصية مبهمة وهي تحويل النقد إلى نقد أكبر من مجرد وجوده كرأس المال نقيدي، دون أن يحتاج إلى حركة التشتؤ (objectification)، دون حاجته إلى تجديد علاقات الإنتاج. فيكون هذا التحول خاليا من أي مضامون، يشير به رأس المال إلى صيغته الأصلية، نقد - سلعة - نقد أكبر، ولكن بشكل مختصر، نقد - نقد أكبر، وهي خلاصة فارغة من أي معنى. يظهر بها رأس المال في جوهره كذات دون رأس، شيء يسعى لنفسه، نقد يسعى للنقد، رغبة تسعى للرغبة، وكان ما يحكم منطق حركته هو دافع الموت.

حدّد ماركس فائض القيمة بما هو الفارق بين قيمة متوسط ساعات العمل الاجتماعية الضرورية لإعادة انتاج (وليس انتاج) السلعة التي ينتجها العامل، وقيمة متوسط ساعات العمل الاجتماعية الضرورية لإعادة انتاج العامل نفسه كمنتج لهذه السلع. وكان ماركس أول من قسم فائض القيمة على أشكالها الثلاث: ربح صاحب المشروع، الريع العقاري، والفائدة على رأس المال المالي. وقد احتسب معدل الربح الإجمالي، أي فائض القيمة في أشكالها الثلاث، على أنه نسبة فائض القيمة من أصل قيمة كامل الاستثمار، أي رأس المال الكلّي الذي يتضمن رأس المال الثابت والمتحفّر. وبما أن نمط الإنتاج الرأسمالي يسعى دوماً لزيادة انتاجية العمل الاجتماعي، أي تقلّص معدل متوسط ساعات العمل الضرورية لإعادة إنتاج السلعة، فيسعى إلى تنامي مقدار قيمة رأس المال الثابت من أصل رأس المال الكلّي. مما يعني هبوط نسبتي في الجزء المتحرّر من مكونات رأس المال. فيؤدي ذلك إلى ميل في هبوط معدل الربح الإجمالي. أي أن معدل فائض القيمة يجد تعبيره في معدل

تصل العلاقة الرأسمالية في رأس المال الحامل للفائدة، أي رأس المال المالي، ذروة شكلها الصنمي (الفيتيشي). فيشير لنا ماركس، في الجزء الثالث من كتابه «رأس المال»، إلى أن رأس المال المالي يظهر وكأنه نقد ينبع من ذاته نقداً أكبر، أي وكأنها القيمة تنمو ذاتياً. فعلى عكس رأس المال التجاري أو الإنتاجي، يبدو ربح رأس المال المالي كأنه نتاج الشيء بذاته محض. أما انتاج الربح من رأس المال التجاري والإنتاجي يبدو في حركته محتاجاً إلى الانفصال، عن السلعة أو النقد، ليدخل نطاق التداول. فحركة رأس المال التاجر تمثّل في طورين متعارضين، هما البيع والشراء. يشتري التاجر من رأس المال سلعةً ويعيد بيعها بسعر أعلى كي ينبع ربحه. لذا يتحقق الربح، وهو شكل فائض القيمة، بعد أن يدخل رأس المال في نطاق التداول، حينما يتحول النقد إلى سلعة ويعيد ويتحوّل إلى رأس المال. فيبدو الربح في حركة رأس المال التجاري والصناعي نتاج علاقة اجتماعية.

أما حركة الانشطار هذه فتنطمس في مجال رأس المال المالي، لتنطمس معها العلاقة الاجتماعية. أي ينطمس الانفصال الأولى، وકأن دورة رأس المال تصل لأقصى مبتغاها في رفض الانشطار. وهنا تكمل العلاقة الاجتماعية دورتها ضمن نمط الإنتاج هذا، وتتخذ شكلاً مكتملاً كعلاقة للشيء بنفسه، أي للنقد بنفسه. فيصبح للنقد قيمة استعملية، وهي قدرته على انتاج قيمة أكبر مما يحتويه. تماماً كما قوة العمل

لاحق. وقد أشرنا إلى أن مع نمو رأس المال تتحول السلع إلى وسائل إنتاج بذاتها فينمو رأس المال الثابت (أي يزداد تراكم رأس المال) وتنخفض نسبة رأس المال المتغير، يتجلّى ذلك بالتخلي عن أعداد أكبر من العمال ليصيّروا عاطلين عن العمل، أو يتحولون إلى عمال مياومين. يعني ذلك أن رأس المال في حركته يعتمد على التحويل الدائم للطبقة العاملة إلى عاطلة عن العمل أو عمال مياومين. ففي بنيّة رأس المال كلما دخل العامل في علاقات الإنتاج أنتج وسائل تحويل نفسه لاحقاً إلى جزء من فائض السكان. وبعبارة أخرى، كلما عمل العمال أو السكان العاملين أنتجوا بنطاق متنام وسائل تحويلهم إلى فائض نسبي من السكان. ويكون الفيض النسبي للسكان نسبياً قياساً للحاجات الوسطية لتحقق القيمة (أي لإنتاج فائض القيمة ونمو رأس المال). يشير لنا ماركس في الفصل الثالث والعشرون في الجزء الأول من كتاب رأس المال، أن قانون انتاج فيض السكان النسبي هو قانون خاص بنمط الإنتاج الرأسمالي ويميز تاريخه. وبما أنه كذلك فإن إنتاج فيض السكان لا علاقة له بالنمو الطبيعي للسكان، فهو حركة من انتاج علاقات العمل نفسها، وليس نتيجة لركود أو انهيار اقتصادي فلا يختلف في دورات رأس المال إلا وتنيرة إنتاج ذلك الفيض. إن إنتاج فيض السكان النسبي هو من الشروط الضرورية لتراكم رأس المال، بفضل التراكم المتتسارع ينمو الفيض على وتنيرة أسرع من التطور التكنيكي لعملية الإنتاج وأسرع من التناقض النسبي في حركة رأس المال الثابت والمتحيّر الذي أشرنا إليه سابقاً. فنقول أن إنتاج فائض السكان يزداد بازدياد الطاقة الكامنة للثروة.

نأتي هنا إلى إشكالية رأس المال المالي، أي رأس المال الحامل للفائدة. فكما ذكرنا سابقاً هو نقد ينتج ربح، وهي الفائدة، جراء وجوده

ربح إجمالي متناقض دوماً. وبصياغة أخرى، كلما طور نمط الإنتاج الرأسمالي يؤدي ذلك إلى هبوط معدل الربح الإجمالي ولكن في ظلبقاء درجة استغلال العمل نفسها أو حتى ارتفاعها. لكن هذا لا يعني أن القيمة المطلقة للربح الإجمالي أي فائض القيمة، تتراجع مع تطوير رأس المال. بل على العكس، فإن القيمة المطلقة للربح الإجمالي ينبغي أن تتنامى في نمط الإنتاج الرأسمالي رغم الحركة المتناقضة لهبوط نسبة معدل الربح الإجمالي. وذلك يعني تلقائياً نمو تراكم رأس المال على وتنيرة أسرع، أي قدرته على إنتاج فائض القيمة تتتسارع من خلال استثمار متزايد لهذا الفائض عبر استغلاله لقوّة العمل. ينجح رأس المال في تلك الوظيفة من خلال زيادة إنتاجية العمل، أي إنتاج سلع أكثر بوقت عمل أقل، وذلك من خلال الاعتماد على التطور التكنولوجي للإنتاج. أي بازدياد نسبة رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير. ومن المهم أن نشير إلى أن تطوير الشروط التكنيكية للإنتاج تسمح بتحويل سلع ومنتجات إلى وسائل إنتاج لينمو رأس المال الثابت أكثر. وبما أن ازدياد الإنتاجية يعني تقليل لساعات العمل المتوجّدة في السلعة، مما يعني انحداراً بقيمتها. تحتم هذه الحركة المتناقضة على رأس المال التخلّي عن نسبة من العمال المأجورين، أي إنتاج ما سماه ماركس، فيض السكان النسبي.

إن العمال أو قل السكان العاملين، كلما عملوا ضمن علاقات رأس المال، أي باعوا قوّة عملهم لمالك رأس المال، أنتجوا سلعتين في آن واحد: الأولى وهي قوّة عملهم التي تباع لصاحب رأس المال أي التي يستهلكها الرأسمالي في عملية الإنتاج، فبذلك ينتج العامل من نفسه سلعة تستهلك تلقائياً في لحظة الإنتاج نفسها؛ والثانية هي السلعة التي يتشيّء فيها عمل العامل ضمن علاقات الإنتاج والتي تبادل لستهلك في وقت

الذى يتراكم من خلال الفائدة وبيع السلع النقدية التي لا يملكها أصلًا، وبسبب تمركزه في تلك المؤسسات النقدية، يؤدي ذلك حتماً إلى احتكارات في مجالات اقتصادية عدّة وإذ يزيد الشرخ الطبقي.

يتطلب سوق السلع النقدية هذا مصارف تختص بتجارة النقد والسلع المشتقة عنها. وتكون أولاً وسيطاً بين المقرض الفعلى ومقرض رأس المال. فيتمركز رأس المال المالي في المصارف لتكون أولاً مدراء عملية التبادل وإنتاج رأس المال المالي تلك. تداول عادة تلك المصارف في نوعين من السلع، النقد والأوراق النقدية، وأسهم ومنتجات مشتقة عنها. وتأتي السلع الأولى على شكل وعود بالدفع لاحقاً، يكتسب حاملها ربح، وهذاربح ليس إلا تجريد لمعدل ساعات عمل اجتماعية قد انتجت ويفترض استمرار انتاجها في المستقبل. وبالنسبة للأسهم ومشتقاتها فهي شبيهة بالسلع الأولى، هي إما وعد باقتطاع جزء من الأرباح لمالكي الأسهم وإما وعد بازدياد قيمة هذه الأسهم بسبب الربح الموعود في المستقبل. وعلى كل الأحوال فإن هذه الأرباح، كما كل السلع، تبني على أساس استطاعة الشركة التي تصدر هذه السلع على تجديد علاقات العمل واستكمال استغلال قوة العمل. يطلق ماركس على رأس المال المالي هذا مقوله «رأس مال وهمي» وذلك ليس لأن رأس المال لن يدفع أول لن يعود إلى صاحبه الأساسية، بل بالتحديد لأنه وبعد انتقاله من طرف إلى آخر ينتقل إلى نطاق تداول آخر، أي يصبح رأس المال جديد. ويشير لنا ماركس إلى أن الديون المقروضة للدولة مثلاً تغير عن رأس المال وهمي، لأنها في الواقع تعطى الحق للمقرض بأن يمتلك جزءاً من الضرائب اللاحقة التي ستتجنيها الدولة. أي يعطي مالكي رأس المال المالي حق تملك ساعات عمل اجتماعية محددة

كنقد متاح للاستعمال. أي تكمن قيمته الاستعملية بقدرته على التحول إلى رأس المال. فيصبح بذلك النقد ذاته سلعة من نوع خاص، سلعة بوصفها رأس المال. ولهذه السلعة الخاصة نمط خاص للبيع، وهو الإقراض. فالإقراض هو بيع من نوع خاص، لأن النقد هذا لا يباع كي يستهلك بشكل نهائي، بل لمدة زمنية مفترض أن تكون مؤقتة، حتى ولو طالت، لتعود وتسدد في النهاية إلى مالكها الأساسي. وبذلك تكون الفائدة جزء من فائض القيمة المنتج ضمن علاقات العمل وقطع لصاحب الرأس المال الأساسي. أي أن الفائدة، حتى ولو أنها تظهر وكأنها عملية انشاق الشيء من ذاته، النقد من النقد، فهي تظهر كذلك لمجرد أنها طمس العلاقة الوسيطة مع أنواع رأس المال الأخرى. وذلك يؤكد أن الفائدة، هي تمثيل للقيمة، أي تعيير عن علاقة اجتماعية وهي العمل البشري المتخاص المشيء في السلع. فإن الفائدة تبني على علاقات العمل والاستغلال في انتاج فائض القيمة مثل سائر رأس المال. ومهمما تعددت أشكالها، فإن طمس العلاقات الاجتماعية في حركة رأس المال المالي ليست إلا ذروة التشiset المسلوب في تجريده (abstraction) لقوة العمل ضمن علاقات الإنتاج الرأسمالية. لكن رأس المال المالي هو أوضح صنف رأس المال، ذلك لأن العلاقة الاجتماعية تصل إلى ذروتها كعلاقة الشيء ذاته، علاقة السلعة ذاتها. وأكثر من ذلك، فمع تنامي تسليفات رأس المال المالي إلى رأس المال المنتج، حيث تستخدم تلك الاتيئانات لاستثمارات طويلة الأمد، ينامي مع ذلك نسبه رأس المال الثابت من أصل رأس المال الكلي. وبذلك يكون رأس المال المالي محقق يزيد من سرعة الهبوط النسبي لمعدل الربح الإجمالي وسرعة انتاج فيض السكان النسبي، أي ظروف استغلال أسوأ للطبقة العاملة. كما أنه وبسبب رأس المال هذا

ينتجها عامل داخل علاقات العمل لكنه ليس مأجوراً عنده أساساً.

المتحدة بخطر جراء ارتفاع صادراتهاً قياساً لوارداتها، أي انخفاض قيمة الدولار (نظراً أيضاً لأزمة عجز الميزانية المتباينة في ذلك الوقت جراء حرب فيتنام). فأصبحت وبسبب زيادة الدولار في نمط الإنتاج العالمي الأزمة العالمية.

كانت تلك الأزمة أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي في ذلك الوقت. وبما أنها وضمن الدولة البرجوازية تتخذ الدولة وظيفة تأمين الظرف لإعادة إنتاج وتتجدد العلاقات الرأسمالية، أصبحت الأزمة هي هي أزمة الدولة. ونستطيع تقسيم أزمة الدولة إلى ثلاث أزمات. أولاً أزمة اجتماعية، وهي أزمة انعدام العدالة الاجتماعية التي تمثلت بمطالب حقوقية شعبية في دول عددة. وثانياً، أزمة موازنة، وهي أزمة تناقض بين قدرة الدولة على الاستثمار وقدرتها على فرض ضرائب على رؤوس الأموال بما أنها فشلت في تحفيز النمو. وأزمة شرعية بسبب ارتفاع التضخم والبطالة. فلحل أزمتها، التي هي أزمة رأس المال، اتبعت هذه الدول سياسات نيوليبرالية تقتضي بتحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال داخلية وفي الخارج، وبتحفيض الضرائب والاستثمار العام وارتفاع الخصخصة والتقطيف، وتبسيط الأجور، وتعويض الانكماش من خلال نمو الدين العام والخاص لتحفيز الاستهلاك. وفي الولايات المتحدة تم التخلص عن اتفاق البريتون وودز عام 1971 ليصبح ثبيت الدولار الأميركي شأن جميع الدول، بما أنها دول قد ربطت أسعار عملاتها بالدولار سابقاً وتبنتها قياساً به. ولأن مشكلة ثبيت سعر صرف الدولار وظيفة عالمية، أجبر ذلك شتى الدول على الاستثمار في الأسواق المالية الأمريكية. وبما أن الدولار الأميركي قد تحرر من قاعدة الذهب ممكناً ذلك الولايات المتحدة من طبع عملة جديدة بشكل حر، أي إنشاء فائض

لربما أن سوق رأس المال المالي قد تطور كثيراً منذ أن كتب ماركس عنه. ولا شك أنه بعد سبعينيات القرن الماضي أصبح يمثل نمط الإنتاج الرئيسي ضمن النمط الإنتاج الرأسمالي. وكان هذا إجراء قد اتخذته دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تحت ما يسمى الانتقال من الاقتصاد الكينزي إلى النيوليبرالية المهيمنة على عالمنا الآن. رغم أن السياسات النيوليبرالية قد فرضت أولاً على دول العالم الثالث، فهي أتت كحل لأزمة رأس المال المتضرر في دول العالم الأول. فبعد أن اتبعت تلك الدول سياسات الرعاية الاجتماعية والاستثمار المتنامي من قبل استثمارات الدولة في السبعينيات التي تلت الحرب العالمية الثانية، أصبحت تلك السياسات عاجزة عن حل الأزمة التي وصلت إلى ذروتها في السبعينيات. شهدت تلك الدول أزمة ركود تضخم، وهو مزيج من ركود اقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة. لم تستطع السياسات المالية مثل تثبيت معدل الفائدة أو ضخ الأموال في الأسواق، من تمكين الدولة الخروج من تلك الأزمة. وهي ووجهت في الوقت نفسه بفرض من قبلطبقات البرجوازية لجهة دفع ضرائب أعلى، وذلك بحجة أن تلك السياسات الضريبية واستثمارات الدولة لم تستطع تحفيز نمو الاقتصاد سابقاً. أما الولايات المتحدة فحتى ولو كانت من أقوى مراكز رأس المال بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى ولو كان اتفاق البريتون وودز قد جعل من الدولار الأميركي العملة ذو السيادة الأعلى في النظام الرأسمالي العالمي، فكانت بأزمة شديدة. فإن استثماراتها الخارجية قد أدت لتنامي انتاجات تلك الدول مما جعل المنافسة حادة بينها. مما وضع الولايات

نفسه، تارة يحول السلع المالية إلى وسائل لإنتاج فائض قيمة وهمي أكبر، وذلك مثل بعض الأسواق والمشتقات المالية والطروحات الأولية في الأسواق المالية. وتارة يبيع تلك السلع المالية للاستهلاك الفردي، وهو عمل شركات التأمين مثلاً، أو كما الديون المنزليه مثلاً. لذلك في التسعينيات حاولت الدول تقليص حجم مديونيتها العامة من خلال سياسات تقشف ولتفادي أزمة هبوط ربح رأس المال المالي حولت جزء من الدين العام إلى دين خاص ومنزلي. إلا أن تضخم رأس المال المالي وتحرر قيود التسليف والتداول النقدي الذي أتى تناقضًا طبعاً حاداً وفهميشاً للفقراء، أدى إلى أزمة وصلت إلى ذروتها في الانهيار المالي عام ٢٠٠٨. فاضطررت الدول لتدفع ثمن تلك الديون المفلسة للمصارف بفاتورة باهظة. أي أن الدولة قد اضطررت مرة أخرى لتمتص أزمة رأس المال، وذلك يعني أن الدولة البرجوازية هذه قد أمنت على حسابها، أي من خلال فائض القيمة المسلوب مسبقاً في علاقات العمل، إمكانية تجديد العلاقات الرأسمالية. مما يعني أنها وفي ظل رأس المال المالي نعيش في دول برجوازية هي هي رأسمالية الدولة. لكنها رأسمالية الدولة في غطاء ليبيرالي، أو قل نيوليبرالي، يتمظهر وكأنه اختفاء الدولة حتى ولو كان في الواقع هو ظهورها في هذه الحقبة التاريخية بجواهيرها (وهي وظيفتها باستدامة التراكم الأولي).

ليس في رأس المال المالي قوانين فريدة عن رأس المال ككل، فإنه يحتمل إلى القوانين ذاتها. فكما رأس المال ككل ينتاج رأس المال المالي فيض السكان النسبي. وهو ينتجه على تيرة أعلى من رأس المال الصناعي وذلك لأن وبسبب التجريد في السلع المالية، إن إنتاج فائض القيمة لرأس المال المالي لا يحتاج إلى وقت عمل

رأس المال وهمي للنظام الرأسمالي العالمي. ومع ازدياد معدلات الفوائد في الولايات المتحدة، استقطبت رؤوس الأموال الخارجية، وبالتالي ازداد تمركز فائض الرساميل المالية. فدخل العالم بعد الثمانينيات في حقبة هيمنة نمط إنتاج رأس المال المالي ليصبح نمط الإنتاج الرئيسي.

إن تضخم رأس المال المالي بسبب نمو وتمرير فائض الرساميل أنتج حاجة لانشاء أسواق جديدة يستثمر فيها رأس المال الوهمي، وهي أسواق قد اعتمد على تسميتها بالفقاعات. ذلك مثل الفقاعات العقارية أو المالية أو التكنولوجية أو حتى أسواق الأسهم. أتى ذلك التضخم مع موجة من الانحسار في نمو المانيفاكتور، وهي ظاهرة عالمية أيضاً لا تقتصر على دول العالم الأول بل تمتد إلى دول العالم الثالث حتى الصين. وبما أن رأس المال المالي يحتمل لقانون هبوط معدل الربح نفسه الذي أشرنا إليه سابقاً، يحتاج إلى إنشاء أسواق جديدة وذلك في عالم رأس المال المالي يعني أسواق ذو «مخاطر عالية». ونشير هنا إلى أن دول العالم الثالث وديون الدولة فيها هي إحدى أسواق «ذو المخاطر العالية» الذي ينتجها رأس المال المالي كظاهرة عالمية (ولبيان مثلاً). أي تكون هذه الدول أو قل الأسواق هي بنفسها «فقاعات مالية». يعني أنها دول تأخذ موقعاً محدوداً ووظيفة ضرورية ضمن حركة رأس المال العالمية. ومثل رأس المال الصناعي، وضمن قانون رأس المال ككل، تتحول السلع والمنتجات من سلع للاستهلاك الفردي إلى سلع للاستهلاك في الشركات أي إلى وسائل إنتاج (وذلك ينبع فيض سكاني). وكذلك تتحول سلع نفسها كانت سابقاً وسائل إنتاج إلى سلع للاستهلاك الفردي، وذلك خاصة لخروج ذلك القطاع من أزمة انخفاض مستويات ربحه. فكذلك رأس المال المالي، يحتمل للقانون

قد وصل الآن رأس المال إلى أزمة عالمية لم يستطع الخروج منها بعد. وهي أزمة تبدو مع سيطرة رأس المال المالي وتقلص المانيفكتورة (الذى وصل إلى حدّه) إلى أزمة مزمنة. تتّارجح الدول بين خياراتها في التّقشّف أو العودة إلى كينز أو الحرّوب التجارّية. لكنّها تحاول عاجزة في ذلك الخروج من أزمة رأس المال. وما هي تلك الأزمة بأزمة أيديولوجية نيلليبيرالية كما يوصّفها البعض التي تؤدي إلى تقلص دور الدولة مثلاً واتساع القطاع الخاص. بل هي أزمة جراء التّناقضات الماديّة والقوانيين المُتحكّمة بحركة رأس المال ككل. وهذا هي الأزمة تتجّلى في لبنان وتتّخذ شكلاً هو شكل الأزمة حسب موقع هذا البلد (أو قل السوق) في حركة رأس المال العالمي. فهي أزمة تسمى بأزمة فساد، وهكذا تتّخذ لها اسماً في العالم بأكمله. لكن لا شيء خاص في لبنان. ولا الفساد إلا تمثّلها في حركة رأس المال وظهور جوهر الدولة بوضوح، أي وظيفتها في علاقات رأس المال، في غطاء اختفائها. فلا فساد بسبب أيديولوجية طائفية، وما الطائفية إلا عارض يتّخذ شكل المرض. إنّها أزمة رأس المال ككل في حركته المتنافقة، وأي حدّيث عن الخروج من الأزمة يجب ألا ينفصل عن الحديث عن الخروج من علاقات رأس المال.

إضافي، بل كل ما يحتاجه هو الافتراض مسبقاً بأن العمل البشري المتّجنس كعلاقة اجتماعية لن يتوقف، فيستطيع استخراج فائض القيمة من خلال المشتقات والسلع المالية من وقت عمل قد انتج في مصنع آخر. ذلك يعني أنه أكثر سرعة على إنتاج فيض السكان النّسبي، وهو ليس إلا وفرة من السكان يستطيع رأس المال أن يستخدمهم عندما يحتاج لهم وبطرق مختلفة (العمل غير الرسمي مثلاً). يشير ماركس إلى أن رأس المال ينبع أربعة أنواع من الفيض النّسبي للسكان، وهو: الجاري، أي العمل الأقل حرفة، والمستتر، الذي هو دائمًا على حافة الوصول إلى البطالة أو المياومة؛ والراكد الذي يتّضاعي أجرًا أقل ويعمل أكثر ساعات؛ والفالة الذين هم مهمشون وعاطلون عن العمل، أو قل الفئات المعدمة. وإن القانون العام لترابكم رأس المال كما يضعه ماركس يقول أنه مع اتساع فيض السكان النّسبي تتعاظم الفئات المعدمة. وبما أن رأس المال المالي يسرع في تحويل الطبقة العاملة إلى فيض السكان فإنّه يسرع تحويلها إلى فئات معدمة. لكن تمركز رأس المال على شكله المالي يحول ذلك الفيض إلى فيض السكان النّسبي الدائم. أي أنه يقلص حاجة رأس المال لإدخال هذا الفيض في علاقات العمل مرة أخرى.

# أبي طرحت فراش الموت

## تحليل نفساني للطائفية

ومرتكز الأوهام الضرورية من أجل انضمام الفرد إلى الأطر الأيديولوجية المجتمعية (أدوار الأنماط المثلاً تكون في الدور العائلي، الدور الديني، الدور الوطني وفي سياقنا نحن الدور الطائفي). هذا الطرح اللاكاني الفرويدي تم وضعه في لحظة تاريخية شبيهة بلحظتنا التاريخية اليوم، في فرنسا السستينيات التائرة على النظام الرأسمالي الأبوي الكاثوليكي المحافظ. لا مجال للدخول هنا بدقة في المقارنة بين اللحظتين، السستينيات في فرنسا وما يحصل اليوم في لبنان، إنما يجوز لنا أن نشير بأن التقاطع الإبستمولوجي آنذاك في فرنسا بين الفكر الماركسي والبنيوية والتحليل النفسي النظري أنتجه نظرية نقدية وأدوات تحليلية ضرورية من أجل ممارسة سياسية ثورية نقدية تتمكن من تحليل التقاطعات والروابط الأيديولوجية في المجتمع الحديث. و من أهم ما أنتجه التقاطع بين ماركس والتحليل النفسي هي الصعوبة الكامنة والمتربصة في محاولة الشورة

في البدء، وقبل الانطلاق في التحليل المطروح في عنواننا، من الضروري تعريف ما نعنيه بالتحليل النفسي النظري. إن مدارس التحليل النفسي منذ فرويد عديدة ومختلفة. والاختلاف في المقاربات التحليلية هو اختلاف سياسي بالدرجة الأولى. فمفهوم الأنماط وكيفية ارتباطه بالذات المفكرة هو سؤال حادثوي يُطرح على خلفية الحادثة العلمية وله وجهان متناقضان: وجه يقول بضرورة التطابق بين الأنماط والذات المفكرة (وهو الوجه الليبرالي الديمقراطي)، وآخر ينطلق من ديكارت إلى ماركس وفرويد ثم جاك لakan، يعتبر أن الأنماط (الأنماط المتكلمة، المتساوية مع الآخرين بحقوقها وواجباتها) هي مجرد آلية تخيلية تنتِج بشكل لا واعي الأوهام الضرورية من أجل أن يجد الفرد لنفسه صورة ودوراً متناسقاً في الحياة الاجتماعية. إذا بدأنا من فرويد وذهبنا إلى جاك لakan يتبيّن لنا أن الأنماط هي فوق كل إعتبار المنظومة المتخلّلة

ملك لأننا رغبناه كذلك، والملك لم يكن ملكاً أصلاً لكن مع كسر العلاقة الصنمية (الفتيشية) هذه بين الأفراد: السيد سيد و العبد عبد مهما فعل، تكرست علاقة صنمية (فتيشية) جديدة: المال والقيمة الرأسمالية سيداً جديداً نعبده و نسعى لتراممه. إن إنتاج فائض القيمة يتماهي مع منطق الرغبة الذي ذكرناه سابقاً، الرغبة بالتماهي مع رغبة الآخر لا تنتج سوى أهواء ورغبات جديدة، فكيف أتأكد من رغبة الآخر أبداً وقطعاً؟

من خلال الربط بين ماركس والتحليل النفسي النظري نتمكن من بلورة أدوات لفهم بنية الواقع الرأسمالي وكيفية تشكّل أسس السلطة الحديثة ضمن إطاره، والطائفية في لبنان هي أحد أشكال السلطة الحديثة. يحدّر بنا الإشارة هنا بأن التقاطع بين الماركسية والفكر البنيوي شكل الخزان الفكري الأساسي لمهدّي عامل، حسين مروة، يمني العيد وآخرون من لبنان في القرن الماضي. ويبقى حتى اليوم تحليل مهدّي عامل للبنية الطائفية للدولة اللبنانيّة التحليل الأكثر تماسّكاً وتعقّداً بقدرته على فهم الواقع الطائفي الذي يتشكّل حوله المجتمع اللبناني . فيقول عامل بأن الطائفية في لبنان ليست إلا أداة من أدوات الدولة الطائفية البرجوازية، وأن الطائفية هي علاقة سياسية تطمس أو تموه التقاضي الظبيقي في المجتمع اللبناني. الطائفية في نظر عامل هي أيديولوجية (غير قمعية)

على السلطة، وعلى منظومة إسم الأب (الذي عمل جاهدين نساء ورجالاً أمهاطاً وآباءً على تدعيمه ورفعه عالياً فوق إطار المجموعة). إن الجماعة تنوّج د و يصدر قانونها باتفاق ضمني بين الأفراد على أن الأب قاصر، غير قادر، الأب يجب أن يُقتل من أجل أن يعيش قوياً. منطق المخيلة الجماعية يقوم بالأساس على هذا التقاضي الأساسي: قتل الأب من أجل أن يحيا. فبقتل الأب نتحمل جميعاً ذيناً رمزاً لا يُرد ولا هندسة مالية قادرة على سداد مُستحقاته. الدين قصة قديمة عند البشر والدين دينٌ يصعب نقدّه، فهو كالسلطة الصماء لا يسمع ولا يمكن مطالبه بشيء فلا شيء تعطيه سوى احتواء المكان الفارغ الذي يتمترس فيه الأب. ما نقوله هنا هو أن اسم الأب ليس أكثر ولا أقل من دال يلقي وظيفته في تمكين الوهم الضروري للأن، وهذا الوهم قوامه وعتاده هو الآخر: الأن والآخر في كباش أزلي: ماذا يرغب مني الآخر؟ كيف أبكي رغبة الآخر؟ كيف أحقق رغبة الآخر؟ كيف أحضر على الرمز؟ كيف أملأ النقص في الآخر كي لا يكون ناقصاً أبداً؟

هذا السؤال يؤرق الحادة بأكملها التي على الأقل وللمرة الأولى في تاريخ البشر، كشفت لنا بأن الآخر قد مات أصلاً، فقتل الملوك والشورات الإجتماعية التي ترافقها مع الشورة العلمية الحديثة، من أهم ما أنتجته هو الإكتشاف بأن لا شيء في جسد الملك يحدد ملكيته: الملك

العملية التي تنطوي على الإسقاط (projection) والإجتياف (introjection) هي الجدلية التي تبني عليها الهوية: فالهوية مبنية على التضاد (بين الأنّا والآخر) وهي دائمًا جماعية، فالفرد الوعي المدرك لذاته غير مفقود بنزوات الوعي ليس سوى أيديولوجية من أيديولوجيات الليبرالية. كما يقول ماركس: الحرية والمساواة وبنشام (Bentham)، كلنا أدوات بالتساوي لرغبات الآخر الكبير.

من خلال هذا الإطار نستطيع تحليل الإنتماء الطائفي في لبنان ومنطق الهويات المرتبط به على أنه قناع أيديولوجي يرتكز على الرغبة برغبة الآخر، السيد (من جدلية السيد والعبد) والمرشد والزعيم: أي أن الزعيم هو فوق كل إعتبار لأنّ الذات استحوذت عليها صورة متناسبة تتمكن من خلالها بتقديم نفسها (الأنّا) لخدمة الآخر. في منطق الطائفية شيء يتناسب مع الصنمية (الفتيشية)، للطائفية بنية نفسية مُنحرفة: أنا أُلّبِي رغبة الآخر بالومي وبالإشارة، الدال وحده (العلم، الشعار، صورة الزعيم) يحرس الهوية ويمكّن الفرد من العيش ضمن وهم وخیال مُقنع، ويُخفّي حقيقة الاستلام التي يعيشها كل فرد أصلًا كذات مُفكرة. الطائفية إذا هي ممارسة إجتماعية لا تبني على مستوى إيماني ومعتقدٍ بل على مستوى خيالي واهٍ: فالوهم وبنية الخيال تؤسّسا لتشكيل الواقع الاجتماعي الذي نعيشه.

من أيديولوجيات الدولة فالآدوات القمعية للدولة تتركز في البوليس والأمن إلخ... أما الطائفية فهي لا تقمّ المواطنين بالقوة المباشرة إنما تُاجج عواطفهم ومشاعرهم . فالطائفية تعمل من خلال إطلاق العنان للعواطف الجياشة، الخوف والقلق حول الجماعة والالتفاف حول السيد (و هنا نعني السيد من جدلية السيد والعبد عند هيغل) أو الأب من أجل الدفاع عن مُخلة الجماعة. المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه علم النفس هو الالوعي، والالوعي ليس لوعي فردي وليس لوعي جماعي إنما هو الترابط والتقاطع بين الأنّا والآخر. وهذا الارتباط ليس ارتباطاً بين معطيان موجودان بذاتهما، الأنّا والآخر، إنما الالوعي هو الموضع الذي منه يبني الإختلاف والقطع بين الأنّا والآخر: أي أن الالوعي هو منظومة تقوم على فكرة أن الداخل (الخاص، الأنّا) هو في أساسه لا ذاتي، وبأنّ الفرد ليس سوى المكان أو الموضع الذي تتمظهر فيه أساق الجماعة. الأنّا دائمًا آخر. فإذا إن الأنّا هي أصلًا وبالأساس مُستبلة، بقدر ما هي صورة متخيلة تبنيها الذات في الالوعي: فالأنّا هي صورة متماسكة تستحوذ على الذات، صورة في المرأة تبدو وكأنها تأتي من الخارج مباركة برغبة الآخر الذي نتوق لارضائه تمتلك الذات وتُخرج منها داخلاً مطابقاً لصورتها. وإذا هُدِّدت صورة الأنّا التي تطابقت مع الصورة النرجسية للذات تستنفر كل وحدات المقاومة للدفاع عن نزوة الأنّا وطوقها لرغبة الآخر. هذه

# في التناقض

انتفاضة ١٧ تشرين كشفت التناقضات الرئيسية والأساسية والثانوية التي تسيطر وتحدد مجتمعنا وتاريخنا، بل بلوتها. فالتناقضات ليست فريدة ولا يمكن حصرها بالصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية. التناقضات هي محددة بتناوتها التاريخية وبنائهاً. في هذا النص سنحاول تحليل التناقضات السياسية والثانوية في نطاق لبنان نظرياً بعد ما يقارب من ٣٠ عاماً من الالتباس النظري. هدفنا من خلال الاستعانة بالمفهوم الماركسي البنيوي للتناقض، هو إظهار التناقضات الحقيقة المستترة ومقارنتها مفهومياً من التناقضات أو المزدوجات الأيديولوجية الظاهرة اليوم في هذا المنعطف التاريخي المحدد في لبنان. فيستحيل طرح مشكلة الواقع التاريخي، بما يتضمن من صلابة الطبقة الحاكمة وعجز اليسار اللبناني من خلال التأويل الجوهري للبنية الاجتماعية، أو بعدم إعادة طرح هذه المسألة تحت ظروف الحاضر. سنمضي في سرد هذه النظرية الفكرية من خلال الإصرار على كونيتها وتمييزها بخصوصيتها سوية.

في العدد الأول لمجلة نقض، نتناول مفاهيم الشورة ورأس المال المالي والطائفية والفساد. نبدأ بمعالجة الثنائية الأيديولوجية بين مفهومي الانتفاضة والشورة، ثم نطرح منطق بنية رأس المال المالي، ثم نقوم بتشريح الطائفية كعلاقة سياسية بدلًا من تضديها كجوهر ديني، وأخيراً نحدد منطق رأس المال التراكمي من شيمة الفساد. وشحجة هذه النصوص بعضها قد تبدو بدائية ولكنهم يشاطرون مفهوم التناقض النظري خلقاً أولاً بالفلسفة الإغريقية، ثم وضع في السيرورة التاريخية بفكر هيغل، واكتسب مادته مع ماركس، ثم نفتح سياسيًا مع لينين وماو، فوجد نطاقه في لبنان في نظرية مهدي عامل. نعتمد في هذا النص على تحليل مهدي عامل للتناقض كما وضعه في «في التناقض» وسنحاول مقارنته بقراءة معاصرة للتناقضات اليوم، آخذين انتفاضة ١٧ تشرين كنقطة الابتداء.<sup>١</sup> ولا بد التوضيح هنا: الغاية من هذه المحاولة في القراءة ليست في الرجوع إلى «مراجعة» النظرية العاملية، أو في تضييد هذا الفكر وهذا الواقع من خلال مقارنته، بل هي محاولة جدية لإعادة طرح هذا الفكر للبحث في شروط فعالية هذه الأدوات النظرية واستجواب جدوى استخدامها في واقعنا اليوم.

<sup>١</sup> راجع «في التناقض»، حيث يقدم مهدي عامل سيستامه للتناقض ويوضح مخططه للتناقضات: التناقض المُحدَّد (تناقض السيرورة التاريخية، أي الاقتصادي)، والتناقض المُصَطَّر (تناقض البنية الاجتماعية، أي التناقض السياسي ومستوياته السياسية والاقتصادية والأيديولوجية وأشكاله المتعددة)، والتناقضات الثانوية (تناقضات التحالفات الطبقية التي تتحلل كل من طرف التناقض المسيطر في البنية الاجتماعية). للمزيد، يرجو استشارة الجزء الأول من كتاب مهدي عامل «مقدمة نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني»، دار الفارابي.

<sup>٢</sup> هذه المسألة كانت موضوع مناقشات عديدة في اليسار اللبناني والعربي. لا يوجد مساحة للتعقب فيه في هذا النص ولكن يجدر الإشارة بأنه يستحق إعادة النظر فيه في المستقبل القريب.

قد ذكرنا سابقاً أن التناقضات ليست مفردة، وبأن شكلها لا يمتثل مع التفسير الماركسي المبتدل للتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا. هذه الصيغة مغلوطة لأنها تدعم بطريقة غير مباشرة المطالب التكنوقратية مثل التي اقترحتها الحكومة اللبنانية، من خلال افتراضها وحدة التناقض الاقتصادي (ونفيها للسياسي) وادعائهما حله عن طريق التكنوقراط. لا يمكن للتيار التكنوقратي الأيديولوجي، الذي يحرس المصالح البرجوازية، أن يعمل إلا من خلال إخفاء الصراع الطبقي. فإن طمس التناقض السياسي في داخل التناقض الاقتصادي، ينفي التناقض السياسي، وهذا ما يشار إليه بالاقتصادية (economism). والعكس صحيح، فإذا تبنيانا التشخص الطبولوجي السياسي السائد بوجود ازدواجية بين حكومة يمينية شعبوية مقابل مجموعة ليبيرالية تحمل «الوسط» السياسي، كما يتراءى المشهد السياسي اللبناني بامتياز، من دون الإدراك بأن هذان العاملان مستنسخان على أنهما نقىضان ضروريان في منطق النيوليبرالية (الفاشية مقابل الليبرالية)، فهذا يؤدي إلى ما عرف بالتضخم السياسي (inflation of the political). لأنه إذا تم إزالة الصراع الطبقي إلى خارج المعادلة وما يتضمنه من تحليل مادي تاريخي لعلاقات وقوى الإنتاج، كما هو الحال في تأييد «ثورة» ذات مطالب شعبوية، فإن هذه الممارسة هي ما يشار إليها باسم الإرادية السياسية (voluntarism). ويكون الخطأ في إعادة إنتاج أو مضاعفة هذين التناقضين المنطقيين والسماح لهما بأن يصيحا مزدوجين نقىضين مسيطرین من تقاء نفسيهما (الاقتصادية مقابل الإرادية السياسية) كالخيارات الوحيدة المتاحة في العمل السياسي.

التناقض الأكثر وضوحاً بات موضوع التكرار منذ بداية الانتفاضة وأصبح شعاراً للحكومة الجديدة. فالحكومة الجديدة قيد التشكيل تباشر بتشكيل نفسها تحت راية تكنوقратية، أي خالية من السياسة. من البديهي إدراك التناقض في قلب هذه المعطيات: كيف يمكن أن تكون حكومة تعمل داخل المجال السياسي، من حيث توزع فيها الوزارات والحقائب السياسية لسياسيين، عبر أم دون محاصصات، وتكون غير سياسية في الوقت عينه؟ إذا أخذ هذا القول على محمل الجد، لا يفترض فقط أن السياسة محدودة فقط لمصالح البرجوازية، أما الهدف الرئيسي البديل للحكومة التكنوقратية هو تلبية متطلبات الطبقات الاجتماعية الأخرى، بل يشير أيضاً إلى افتراض البرجوازية الحاكمة باحتلالها منصب الكونية من حيث يمكنها أن تحدد ما هو وما هو ليس سياسياً. هذا الافتراض أيديولوجي بحت. هذا النوع من التناقض ليس موضوع هذا المقال، فهذا التناقض ليس تناقضاً رئيسياً بل تناقض أيديولوجي. ومع ذلك، فإن هذا التناقض الأيديولوجي يكشف عن التناقض الحقيقي الممدوه داخله (ولكن غير الرئيسي) الذي يحكم العلاقات بين مختلف الجوانب السياسية للبرجوازية اللبنانية الحاكمة، فكيف يمكن أن يكون هناك تناقض بين الأطراف الحاكمة المختلفة إذا كانت جميعها تتنافس على نفس المنصب، الذي هو هو منصب الهيمنة داخل الطبقة الحاكمة. وبتعبير آخر، علاقة الهيمنة داخل علاقة السيطرة هذه هي في الواقع تناقض لكنها مجرد تناقض ثانوي. فما هو التناقض الثانوي؟ وما علاقته بالأشكال الأخرى من التناقضات؟ وأين تكمن أهمية هذه التناقضات الثانوية؟

## اللغمة المالية

المثال، قد يكون من الإنفاق القول إن المفاوضات حول تشكيل الحكومة هي هي التناقضات الثانوية التي تحتل الطرف المعادي للثورة في التناقض السياسي. بينما في الجانب المقابل من التناقض السياسي تكمن التناقضات الثانوية للطبقة الثورية.

لقد كشفت هذه الأزمة الأخيرة وهمية حلول اللغمة المالية وأظهرت أن التناقضات الثانوية التي تحكم علاقتهم لا تمثل أي تناقض جوهري، بل تمثل علاقات الهيمنة ضمن هذه الطبقة المسيطرة. فما هو مكافحة الفساد إن لم يكن استغلال مفوض عليه (لمزيد اقرأ ملف في مدح الفساد). فقط في تصعيد التناقض السياسي، الذي أدى إلى إظهار أن المناهضين للإمبريالية، الذين سعوا إلى تخلص البلد من البرجوازية الوطنية المدعومة من الغرب، هم نفسيهم المستفيدون من التغطية السياسية التابعة للبرجوازية الوطنية. وان هذه البرجوازية الوطنية ذاتها، التي كان مشروعها السياسي الوحيد هو نزع سلاح المناهضين للإمبريالية، هم الذين كانوا منتفعين بل كانوا يتذلون على الأسلحة والتبعة الجماهيرية للمناهضين للإمبريالية من أجل كبح الاحتجاجات. كشفت الإمبريالية ومعاداة الإمبريالية بأنهما وجهن عملة رأسمالية واحدة، فعندما تصاعدت الأزمة، كان الحل الوحيد الذي اقترح من قبل المعادين للإمبريالية هو تبني أيديولوجية السوق الحرة لمكافحة الإمبريالية. في النهاية، لا يوجد تحرر حقيقي من الإمبريالية دون ثورة اشتراكية، وبعد أكثر من ثلاثة عاماً، ما زالت هذه الكلمات الأكثر صدقًا. وبينما تبقى مهمة الطبقة الثورية

تكمّن مسؤولية اليسار في تحديد ممارسة سياسية خالية من الممارسات الانتهازية، أي ممارسة بعيدة من كلا الاقتصادية والإرادية. فتحديد شروط الممارسة السياسية لليسار تكمن في الممارسة النظرية، التي تتطلب بالضرورة التحديد النظري للتناقضات الثانوية، التي تحدد علاقة سيطرة اليسار الشوري بباقي التناقضات، وفي علاقتها بالتناقض الرئيسي والتناقض الأساسي. فالتناقض الأساسي أو المحدد، أي التناقض ثابت تاريخياً مع استقرار نمط الإنتاج، هو التناقض الاقتصادي بين علاقات وقوى الإنتاج، وعلى غرار المفهوم اللاؤعي في التحليل النفسي اللاكتاني، فإنه موجود فقط في آثاره ويعيّب تجريبياً من البنية. وبينما يسيطر هذا التناقض الاقتصادي على شكل إطار وحدة البنية الاجتماعية، فإنه لا يتغير طالما التناقض المحدد، أي التناقض السياسي، لا يستوفي شروط القطع الشوري. والتناقض البنية الاجتماعية أي التناقض السياسي هو الذي يسيطر في البنية الاجتماعية ويكمن في طرفيه في البنية الاجتماعية قطب لقوى الثورة وقطب لقوى المناهضة للثورة. فتتكون التناقضات الثانوية في كلا الطرفين وتتبلور مع تأزم علاقات الهيمنة بين تحالفات الطبقة الثورية من جهة وتأزم علاقات الهيمنة بين تحالفات الطبقة المناهضة للثورة في الطرف الآخر. هنا يجب التأكيد على أن التناقضات السياسية والاقتصادية مترابطة في الأصل، وأن أي محاولة لفصلها خارج الممارسة النظرية تؤدي بالتحديد إلى الاقتصادية أو الإرادية التي تم طرحها سابقاً (لمزيد اقرأ ملف إعادة تمركس)، على سبيل

مع «التخلف»، ففي الاثنين إهمال في اعتبار أن التغيير التاريخي يستحال طالما أن الإطار البنوي للبنية الاجتماعية يحدد بتحديده (overdetermination). بمعنى آخر، لا يمكن تغيير التناقض الأساسي للتاريخ، أي التناقض الاقتصادي بين قوى وعلاقات الإنتاج، دون خلق تغيير في التناقض السياسي المسيطر. وطالما أن طرف التحالف الشوري للتناقض المسيطر، أي التناقضات الثانوية لليسار، تبقى في حالة من الشبات المتحجر، كما هو حال اليسار الشوري اللبناني، فلن يكون من الممكن بلورة التناقض السياسي لأجل كسر الإطار البنوي الذي يحكم هذا التناقض.

مهمة اليسار اللبناني تبدأ في ممارسة النشاط الفكري النظري لإعادة إنتاج أدوات المعرفة. ولكن من دون أي عمل تنظيمي ستنتهي أفق هذه الممارسة السياسية. وسيبقى التناقض الثانوي للقوى الثورية حاكماً نفسه واسير أحجزة الدولة. فالثورة الاشتراكية تتطلب من القوى الثورية تغيير علاقة الهيمنة في التناقض الثانوي، أي عندما يحتل تحالف الطبقة الثورية علاقة السيطرة للتناقض الثانوي. أما المطلب الثاني يمكن في بلورة التناقض الرئيسي عند انصراف مستوياته السياسية والاقتصادية والإيديولوجية من خلال الممارسة السياسية. فيستوجب تصحیح الخطاب الشوري من خلال اظهار المظاهر السياسي في جميع طبقات التناقض المسيطر. وهذا البعد السياسي يمكن في نقض مفهوم الفساد الاقتصادي ونقض مفهوم الطائفية الضار ونقض الارادية السياسية.

في نقد الأيديولوجية البرجوازية وفي كشف التناقضات الثانوية التي تهيمن على سياسات الطبقة الحاكمة، يجب على فئة اليسار النقدي أولاً بفرض خلافات باقى اليسار التي تحولت إلى نرجسات اختلافات طفيفة وتبديلها بمنهج مفهومي نظري سليم.

«... بالفعل، لقد زخت [التناقضات الثانوية] إلى الشارع»

في عام ١٩٦٩، كان رد المحلل النفسي جاك لakan على متظاهرین ١٩٦٨ المجددين بحرية اراداتهم، كان بالتشبت بأن المتظاهرین هم بالفعل بُنیات تسیر في الشارع، وتبیره كان بقول أن أي فعل يحمل بطبيعته إدراكاً خاطئاً لنفسه. ومثیلاً بالهتافات التي استبقت بإعلان ١٧ أكتوبر «آخر يوم للحرب الأهلية» أو «اليوم الأول ما بعد سقوط الطائفية»، فيكمن في هذا اللعنة في تحديد الطائفية ككيان أو جوهر بدل تحديدها كعلاقة سياسية تحدّد كشكل تاریخیًّا لغط ایدیولوجیًّا (المزيد اقرأ أبي طریح فراش الموت). وبالفعل، مع غیاب صوت یساري منظم في الشارع وغياب برنامیج سیاسی تتنظيمی له، یبقى المطلب المهيمن والأكثر تداولاً هو الذي یهدف إلى إعادة انتاج بنية للدولة اللبنانية من خلال المطالبة بدولة نیولیبرالية أكثر قویة وذو سیاست نیولیبرالية أكثر «مروناً» (المزيد اقرأ ملف رأس المال المالي). وبالفعل، إن هذا التسريع في إعطاء الانتفاضة لقب الشورة یثبت الخطأ المتأصل الذي یطمس أساطیر «التقدمية» الخبيثة بالحدث الشوري. فالتقدمية تشاेّر نفّس الأساس الإيديولوجية

# فِي بَحْرِ الْفَسَادِ

تحقيق مجتمع واقتصاد ونظام سياسيٌ خالٍ من الفساد؟ أم أنه من الأجدى العودة إلى التعريف المكيافيلى الأكثر شمولية للفساد، لأنَّه هو إعلاء المصلحة الخاصة لعصبة ضيقة على المصلحة العامة للجمهور في سعيها الحيث للاقصى على السلطة والدولة؟

كل الأسئلة أعلاه دعوة إلى النأي بمفهوم الفساد عن تسيطيحاته القانونية، التي تريح عقول المواطنين بإغراقها بسيل من مشاهد اللصوص والمرتشين يساقون مكتَلين بأغلالهم إلى السجون. وهي بناءً على ذلك دعوة لإعادة غرس مفهوم الفساد في صلب مسألة تشكّل السلطة، كل سلطة ومن دون أي استثناء، ضمن إطار الدولة. ذلك أنه من خلال علاقات الفساد الإجتماعية يتعاضد أفراد العصب الضيقة من أصحاب القوّة الاقتصادية او العسكرية او كلّيهما معاً للإمساك بتفاصيل السلطة والدولة وتوجيئها دوماً في مصلحتهم على حساب صالح الجمهور العام.

تبين لنا قراءة التاريخ أن السلطة والهيمنة لا تستتب إلا للقوى التي تجد طريقها إلى السيطرة على معاشر إنتاج فائض القيمة والثروة زراعية وصناعية وتبادلًا. هذه معادلة لم تسهم الرأسمالية ودولتها البرجوازية إلا في تكثيفها وتعظيمها. أضف إلى ذلك أنه مع التوسع المطرد والنضوج للحضارة الرأسمالية، يزداد ارتهاان إنتاج فائض القيمة بالإستثمارات الطويلة الأمد والجمة المخاطر في البنى التحتية، من طرقات وسكة حديد، إلى شبكات كهرباء و المياه، وصولاً إلى بناء مدن بأكملها.

النقاش في فساد النظام السياسي وأهله غالباً ما ينتهي إلى حاط مسدود. هو في غالبه مناسبة للكيل الشتائم والسباب لأرباب السياسة وأصحاب الشروات ممَّن عاشوا فساداً في أرض الوطن والمجتمع وأركان الدولة. هذا كلَّه مفهوم إن لم ينفلت مطلوب. غير أنَّ ما يستعصي على الفهم هو طبيعة الخلاصات التي عادة ما يؤول إليها هذا النقاش، كالزعم أنَّ أولوية السياسة لا بد أن تكون القضاء على الفساد من جذوره. المستغرب هنا أكثر من مضمون زعم كهذا هو كونه خلاصة النقاش ومنتهاه، بدل أن يكون فاتحته لصوغ التصورات الرامية إلى استصال الفساد.

علماء يدلّ إذن هذا الإعراض عن الخوض في ماهية الإستئصال هذه؟ أغلب الظنّ هو إقرار قوى التغيير والتحرّر الضمنيّ بعجزها في مواجهة ما يُنّظر إليه، ويُنّظر له من جانب تखّب هذه القوى المتنّفة، على أنه تكتّل سلطة ممسك بإحکام بأسباب القوّة ضمن الدولة إلى حدّ يجعل أيّ محاولة لإضعافه تمرينًا في العبث، فما بالك القضاء عليه. لكن المسألة تبدو أعمق وأدھى من ان تكون مجرّد اختلال في ميزان القوى، وأغلب الظنّ أنها في جوهرها طرّح خاطئ لسؤال الفساد.

هل الفساد فعلاً تكتل سلطة يتشكل من أفراد عديمي الأخلاق والضمائر، ويفني بفنائهم؟ أم أنه علاقة إجتماعية تسكن فضاءات التواصل بين أفراد المجتمع، لا افتدتهم بالضرورة؟ وهل من المفيد حصر الفساد بتجلياته القانونية من سرقاتٍ ورشاوىً وغيرهما من الجنح والجرائم، والدعوة تالياً إلى ملاحمته قضائياً سعياً وراء

هذا بمعرض عن فساد الإنتاج عوضاً عن اعتبار الإثنين متراطرين عضوياً في وحدة جدلية. الدولة الحديثة هي الأولى في التاريخ التي جعلت من توزيع الشروة هماً رئيسياً لها إلى جانب إنتاج الشروة، عبر ما يسمى دولة الرعاية الاجتماعية. ومن البديهي أن تفتح شهية عصب السلطة الاقتصادية-السياسية على مراكمه الشروات والقوة عبر استنزاف مؤسسات الدولة المناط بها مهمّة توزيع الشروة والإنشاء الاجتماعي. فتستعمّر أجهزة الدولة المركزية والجهوية من خلال التوظيفات الاستنسابية والزبانية، وتحسي وظيفة هذه الشبكات السلطوية خُصّ الشروات والمنافع وتوزيعها على كافية رعاياها، محفوظة بحصة الأسد للّعصب الحاكمة في رأس الهرم.

يلاحظ هنا أنّ فساد التوزيع يتجاهل معايير الكفاءة ونظم الجدارة في تسيير شؤون الدولة، مستبدلاً إياها باستغلال واسع لأجهزة الدولة لأهداف غير تلك التي أنشئت من أجلها، متكئاً على ترسانة من علاقات الفساد بدءاً بتدني الإنتاجية في تأدية المهام وانتهاء بالرشى والنهب المنظم لمقدرات الدولة. وهذا يدفع إلى الإستخلاص أنّ فساد التوزيع يضمحلّ لصالح فساد الإنتاج بقدر ما تعطي الدولة الأولوية لتطوير القوى الإنتاجية ضمن حدودها. وكم من مرّة سمعنا أصوات الدهشة لخلوّ دول صناعية متقدمة كألمانيا أو اليابان من مظاهر الفساد وإعلانها شأن معايير الكفاءة والجدارة في إدارة شؤون الدولة والإقتصاد؟

كلّ هذه الإنتباسات والجدليات التي تحيط بمفهوم الفساد أدت إلى خلط كبير ليس فقط في التنظير له، بل أيضاً في صوغ الخطاب السياسي الذي يتناول «استئصاله» من جسم الدولة. وفي لبنان، لم يسهم ضمور وتشظي اليسار وبروز حركات «المجتمع المدني»

هذه الإستثمارات الضخمة تصبح لازمةً لديمومة وتوسيع النظام الرأسمالي، إذ تمكّنه من تجاوز أزماته بامتصاص فوائض رأس المال والبشر من العاطلين عن العمل من جهة، وابتداع أفقاً جديداً لإنتاج فائض القيمة من جهة أخرى. وقصة هذا التوسيع الرأسمالي هي قصة التقدّم الحضاري في القرنين الماضيين على الأقلّ كما أطّلب في التنظير له والترحيب به كارل ماركس نفسه، ولو في إطار نقده للإستغلال والقسر والعنف الذي شكل قوامه. ولكنّها أيضاً قصة لا تستوي فصولها من دون علاقات الفساد، إذ كيف لنا أن نتخيل المضيّ قدماً بكلّ هذه الإستثمارات الضخمة وما تشتمله من مخاطر عظمى، من دون تكاليف صلبة بين رأس المال وبيروقراطية الدولة يلجمُ هذه المخاطر ويدعم ربحية الإنتاج؟

الفساد الملائم لإنتاج الشروة يرتبط إذن جديّاً بمفهوم التقدّم، بمقدار ما يكون الإطار الناظم لكليهما هو الدولة الرأسمالية. و«فساد الإنتاج» هذا يتركّز في الطوارق العليا للسلطتين الاقتصادية والسياسية ضمن الدولة. لا يتعارض هذا الشكل من الفساد مع إعلاء شأن معايير الكفاءة (efficiency) ونظم الجدارة (meritocracy) ضمن آلية عمل المؤسسات المنتجة للشروة وتلك الرديفة لها كالمدارس والجامعات والمستشفيات، لا بل يشترطه بمقدار ما يكون تطوير القدرات الإنتاجية للإقتصاد هدفه الأسّمى. لهذا لا بدّ هنا من التحذير من المزاعم بأنّ الفساد يقهر بمقدار ما يتمّ التوسيع في اعتماد الكفاءة والجدارة منهاجاً لإدارة المؤسسات؛ قد يفيد هنا استبدال الفعل «يُقهر» بـ«يُخفي»!

ربّ سائل هنا: وماذا عن ميدان (إعادة) توزيع الشروة بهدف الإنشاء الاجتماعي؟ أليس أيضاً بؤرةً للفساد؟ هذا ما لا شكّ فيه، ولكنّ الخطأ المفهومي الشائع يبدأ بمقاربة «فساد التوزيع»

أواخر سبعينيات القرن الماضي. ولا بد هنا من الإقرار بنجاح النيوليبرالية الباهر في إذكاء التعيم حول تناقضات الإنتاج والتوزيع ودخول علاقات الفساد في صلب المحاولات لحلها وتجاوزها، إذ جعلت الفساد عوضاً عن ذلك انحرافاً أخلاقياً يعيق حسن سير النظام الرأسمالي وكفائه.

إلا أنَّ الرجاء ما زال قائماً بإعادة بعث اليسار في لبنان (والإقليم والعالم) من موته السريري إلى حياة جديدة ملؤها الأسئلة الكبرى، تُطرح من دون تلطُّخ خلُف ليات الحرب على الفساد كما فرضتها عليه أدبيات النيوليبرالية، وإقامة دولة الرعاية الاجتماعية التي لا تعد إلا بالمساواة في الفقر والعزوز. فإذا سئل عن مبتغاه في النضال السياسي، أجاب إِنَّه التقدُّم الماديُّ الحضاري طرِيقاً لِإحقاق العدالة الاجتماعية. وعن أَنْجحِ السُّبُل لبلوغ هذا الهدف؟ إِنَّهَا الدولة لا مفرَّ من السيطرة عليها لتطوير القوى الإنتاجية ومرانكة الشروة شرطاً لتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الناس. وعن دعْيَة تغيير اللئام له أَنَّه ليس إِلَّا عصبة فاسدة تسعى إلى مُلْكِه، أَجاب أَنَّ الفساد علاقات ملزمة للحكم والدولة الرأسمالية المبنية على الملكية الخاصة -حتَّى كاد الثلاثة أن يترادفوا- أكثر منه سمة أهل الحكم. ثم أَتَبع بِأَنَّهِ لما أدرك أَنَّ الفساد شرًّا لا يُبَدِّل منه، عزَّى النفس بإحلال فساد الإنتاج محل فساد التوزيع سعياً منه لإدراك التقدُّم وتحقيق العدالة الاجتماعية. واستشهد خاتماً بمقولة إنْغلز الشهيرة أَنَّ «الدولة لا تلغى، بل تتلاشى»، فأَرْدَفَ أَنَّ الأَمْلَ الأَمْل في أن يكون قدر الفساد مماثلاً بِمقدار ما هو من و هذه الدولة!

منبراً رئيساً للمناداة بِتغيير النظام في تبديد هذا الخلط. فالفساد المستشري في بلادنا هو فساد التوزيع، لا فساد الإنتاج، نتيجةً لإعراض المنظومة الحكومية شبه الكامل عن تطوير القوى الإنتاجية ضمن الدولة.

ومن تجلّيات الفقر النظري لِحرَّكات المجتمع المدني في لبنان أنَّهَا لم تنفذ من فساد التوزيع إلى لِبِّ المسألة التي يعبر عنها، أَلا وهي غياب أو تغييب سُؤال إنتاج الشروة عن ذهنية المنظومة الحكومية، لا بل عكست هذا الغياب في أدبياتها هي! ومن ثُمَّ تعاملت مع فساد التوزيع كمرض في جسم الدولة قائم بذاته ولذاته، فإذا ما أَسْتُوِّصلَ الفساد تم تلقيئاً الإنصاف في التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية. لا مفرَّ من تصحيح هذا الفهم المُسْطَح لِمسألة الفساد من خلال إحياء فهمٍ جدليٍّ لها يضع إنتاج الشروة في صلتها.

ذلك أَنَّ إنتاج الشروة ليس عمليَّة تقنيَّة محضَّة تقاس بمجموع قيمة سلعها وخدماتها، بل يتعدَّاها إلى مخاض سياسيٍّ-اقتصاديٍّ مليءٍ بالتناقضات والتحالفات بين عُصَبِّ السلطة للإمساك بِمقدرات الدولة وطاقاتها الإنتاجية كما التوزيعية، وسلاحمها الأمضى في ذلك علاقات الفساد تشهده تارةً ترهيباً وتارةً ترغيباً. ويعاب على ما تبقى من اليسار أَنَّه لم يُضطلع بهذه المهمة التصحيحية، لا بل على العكس من ذلك تبنّى مقولات المجتمع المدني بالكامل. هي مأساةٌ بكلِّ ما للكلمة من معنى، زادت فصولها قاتمةً استداره الرأسمالية إلى النيوليبرالية منذ



{ص٣} التعريف عن نقض  
○ {ص٣} إعادة تمرُّس  
○ {ص١} تقاسِيم على  
النَّقْض: ملف رأس المال  
المالي ○ {ص١٧} أبي طريح  
فراش الموت: تحليل  
نفسِي نظري للطائفية  
○ {ص٢} في التناقض  
○ ملحق الضيوف  
○ {ص٢٤} في مدح  
الفساد\_علي شلق